

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٦٦

المعقدة يوم الخميس

٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤

الساعة ١٢٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كيتينغ ..... السيد كيتينغ ..... (نيوزيلندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد فيدوفوف
الأرجنتين	السيد كارديناس
اسبانيا	السيد يانبيز بارنويفو
باكستان	السيد خان
البرازيل	السيد ساردنبرغ
الجمهورية التشيكية	السيد فنهارا
جيبوتي	السيد علهاي
رواندا	السيد بيز يمانا
الصين	السيد شين جيان
عمان	السيد الخصبي
فرنسا	السيد لدسو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
نيجيريا	السيد غمبراري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

## بنود جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأن بعثة مراقبة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1994/463)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85548

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوجيه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

لبيريا، ويحثها على مواصلة جهودها لمساعدة الأطراف الليبيرية على انجاز عملية التسوية السياسية في البلد.".  
ثانيا، في السطر الأخير من الفقرة ٢ من المنطوق، بعد عبارة "تقدم ملموس في" توضع عبارة "نزع السلاح وفي".

ثالثا، في السطر الثاني من الفقرة ٨ من المنطوق توضع الكلمات التالية بين كلمتي "إفريقيا" و "التزامه":  
"التعزيز عملية السلام في ليبيريا وفي".

وهذا يكمل الت nomineات التي ستدخل على مشروع القرار المعروض على المجلس.

المتكلم الأول هو ممثل ليبيريا، الذي أعطيه الكلمة.  
**السيد بول (ليبيريا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن  
بلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب  
فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في  
جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم،  
بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في  
المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملاً بالأحكام  
ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي  
المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.  
بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبيريا) مقعداً  
على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ  
مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول  
أعماله.  
يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه  
في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة  
S/1994/474، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال  
المشاورات السابقة للمجلس.  
أود أن أستعرض انتباه أعضاء المجلس إلى  
التنقيحات التالية التي ينبغي إدخالها على مشروع  
القرار الوارد في الوثيقة S/1994/474 في شكله المؤقت:  
أولاً، الفقرة الخامسة من الديباجة ينبغي أن يكون  
نصها على النحو التالي:

"وإذ يشني على الدور الإيجابي للجامعة الاقتصادية  
لدول غرب إفريقيا لما تبذله من جهود من أجل  
المساعدة في إعادة السلم والأمن والاستقرار في  
الحكومة من المناصب التي يبلغ عددها ١٧ منصباً.

## افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

إقرار جدول الأعمال  
أقر جدول الأعمال.

### الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأنبعثة  
مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1994/463)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن  
بلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب  
فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في  
جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم،  
بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في  
المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملاً بالأحكام  
ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي  
المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.  
بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبيريا) مقعداً  
على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ  
مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول  
أعماله.  
يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه  
في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي  
الثالث للأمين العام بشأنبعثة مراقبي الأمم المتحدة في  
ليبيريا، الوثيقة S/1994/463

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة  
S/1994/474، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال  
المشاورات السابقة للمجلس.  
أود أن أستعرض انتباه أعضاء المجلس إلى  
التنقيحات التالية التي ينبغي إدخالها على مشروع  
القرار الوارد في الوثيقة S/1994/474 في شكله المؤقت:  
أولاً، الفقرة الخامسة من الديباجة ينبغي أن يكون  
نصها على النحو التالي:  
"إذ يشني على الدور الإيجابي للجامعة الاقتصادية  
لدول غرب إفريقيا لما تبذله من جهود من أجل  
المساعدة في إعادة السلم والأمن والاستقرار في

ولتعمير ليبيريا وإعادة بنائها، في جملة أمور. وفي هذا الصدد، ينضم وقد ليبيريا الى الأمين العام في ندائه الى الدول الأعضاء بمواصلة إسهامها في الصندوق الاستئماني وتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية الى البلد.

وفي هذه المرحلة، أود أن أتقدم بالشكر الى الأمين العام وممثله الخاص وكذلك الى منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لاستمرار مساعدتهم وتضحيتهم من أجل عملية السلام في ليبيريا. ونشكر أيضا جميع الحكومات الصديقة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على دعمها المستمر لنا ولن ينسى شعب ليبيريا انسانيتهم.

وإذ نواصل إحراز التقدم في حل الصراع الليبيري، فإنني، مع ذلك، أود أن أوجه تحذيرا هنا. إن سجل الانتکاسات في جهود السلام في مناطق أخرى مضطربة من العالم يحتم علينا أن نحرص على وجود ضمانات أمنية كافية قبل إجراء الانتخابات. إن عملية السلام الليبية توفر لها كل عناصر النجاح. بل أنها في الواقع ستمثل إنجازا ممتازا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمتها دون الأقلية، لأن هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في حل صراع مسلح. ولهذا، لا يسعنا إلا أن نتehler الى الله العلي القدير، أن تضمن الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، استتاباب السلام في ليبيريا بشكل ثهائي وفعال حتى يمكن لشعب ليبيريا بعد انتظار طويل أن يتمتع بشمار السلام، والتماسك والازدهار التي يستحقها عن جدارة. ولهذا نؤيد القرار المطروح عليكم ونطلب إلى المجلس أن يعتمد

بإجماع.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي. إنني أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بعد تقنيحة شفوية في شكله المبدئي. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولاً، لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد غمباري** (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قرأ وفدي باهتمام بالغ التقرير المفيد

ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه منذ صدور تقرير الأمين العام المذكور عاليه واستنادا إلى الاتفاق الذي توصل إليه من قبل بين أطراف الصراع، رشح مجلس الدولة الانتقالي يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وزراء العدل والمالية والدفاع لتصدق على تعينهم الجمعية التشريعية الانتقالية، ووفقاً للمعلومات المتلقاة من موئروفي، جرى التصديق على ترشيحهم وحلفو اليمين الدستورية.

وقد أبلغنا بأن المنصب الوحيد المتبقى وهو منصب وزير الخارجية سيتم شغله قريباً. وهذا تطور يحظى بالترحيب البالغ، حيث أن شغل المناصب الوزارية الأربع المتبقية من شأنه أن يسهل قيام الحكومة بأعمالها بالكامل.

إننا نتساءل أيضاً المشاغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره والمتعلقة بتأخير نزع سلاح المقاتلين بسبب استمرار القتال المسلح في البلاد. وقد وجه مجلس الدولة الانتقالي نداءً الى الأطراف المعنية بإيقاف القتال والسماح بالحل السلمي للصراع اتساقاً مع أحكام اتفاق كوتونو ورغبة غالبية الساحة من الشعب ليبيريا الضحايا الأبرية للحرب الأهلية المأساوية. وإن التوصيات المحددة التي قدمها الأمين العام المتعلقة بالحاجة الى إدخال تغييرات في الشروط الدستورية للإجراءات الانتخابية تحظى بالدراسة من جانب مجلس الدولة الانتقالي. كما أن الاقتراح الذي تقدم به الفريق التقني للأمم المتحدة بأن تسهم الحكومة بمبلغ ٨,٥ مليون دولار في العملية الانتخابية تجري دراسته حالياً.

إن ما أذجه الشعب الليبيري فيما يتصل بالعناصر السياسية من اتفاق كوتونو يمكن تنفيذه تنفيذاً فعالاً عندما ينفذ عنصره العسكري، أي نزع سلاح المقاتلين. ووفقاً لاتفاق كوتونو فإن نزع سلاح المقاتلين هو مسؤولية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ومع ذلك فإن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا تشجع على إجراء الحوار بين الأطراف للتعجيل بعملية نزع السلاح.

ويحدد الأمين العام في تقريره على نحو جلي تلك المشاكل والاحتياجات التي ينبغي معالجتها. إن اللجنة الانتخابية بحاجة الى مساعدة مالية لإجراء جميع الانتخابات. وستكون المساعدة المالية والتقنية مطلوبة لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع

أجل تحريك عملية السلام الليبية إلى الأمم للأسباب التالية:

أولاً، إن اتخاذ قرار بتمديد ولايةبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ستة أشهر أخرى، كما أوصى الأمين العام، فإن مشروع القرار بهذا يؤكد استمرار الدعم الدولي ودعم الأمم المتحدة لعملية السلام الليبية.

ومع ذلك، فإن مشروع القرار يؤكد في الأحكام المحددة القاضية بإجراء أول استعراض للحالة في ليبيريا بحلول ١٨ أيار/مايو، أي بعد أسبوع قليلة، على حاجة الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب دفع عملية السلم إلى الأمم وذلك كأساس لاستمرار دعم الأمم المتحدة.

ثانياً، يبحث مشروع القرار الأطراف الليبية على وقف جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء ليبيريا وعلى التعاون الكامل مع فريق المراقبين العسكريين من أجل الانتهاء من عملية نزع السلاح. ويرى وفد بلدي أن هذا الأمر يتصرف بأهمية حاسمة بغية استعادة الثقة بين الأطراف، والعودة المبكرة لللاجئين واستقرارهم، وعمل الحكومة الانتقالية، واحتمالات إجراء الانتخابات في الوقت المحدد.

أخيراً، يعترف مشروع القرار بضرورة المساهمة الإضافية في الصندوق الاستئماني الليبي، وزيادة المساعدة المقدمة إلى فريق المراقبين العسكريين بغية تمكينه من القيام على نحو مرض بالمهام المنوط به بموجب اتفاق كوتونو، وربما الأهم من ذلك، تقديم الدعم للأنشطة الإنسانية والانسانية في ليبيريا. ووفقاً لذلك، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء على توفير هذا الدعم.

وفي الختام، لقد تحمل الشعب الليبي مصاعب جمة على مدى السنوات الأربع الماضية، وهي مصاعب ينبغي ألا تستمر بعد الآن. وفي حين أن المجتمع الدولي مؤيد جداً للشعب الليبي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام وفي التصدي للمشاكل الإنسانية ومشاكل اللاجئين الهائلة الناجمة عن هذه الحرب المبؤوس منها والتي لا معنى لها فإن نطاق المشاكل لا يزال خطيراً. وحكومة نيجيريا، من جهتها، التي وقفت إلى جانب ليبيريا منذ بداية أزمتها الراهنة، لن تغير موقفها الآن. لذلك يجدد وفد بلدي مناشدته للمجتمع الدولي عموماً أن يواصل، وأن يضاعف فعلاً جهوده الرامية إلى مساعدة شعب

جداً للأمين العام الوارد في الوثيقة ٤٦٣/١٩٩٤/S المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وهو ثالث تقرير مرحلتي بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. ونرحب بهذا التقرير ونشكر على الأمين العام وممثله الخاص، السيد

تريفور غوردون - سومرز، على الجهود التي لا تكل التي لا يزالان يبذلانها بشأن عملية السلام الليبية.

يسعد وفدي أن يلاحظ أن الأطراف الليبية قد استكملت بنجاح عدة خطوات هامة في تنفيذ اتفاق كوتونو، وليس أقلها أهمية تشكيل مجلس الدولة للحكومة الانتقالية، الذي تم في ٧ آذار/مارس من هذه السنة، والبدء في آن واحد في عملية نزع السلاح، وتعيين المجلس التشريعي الانتقالي في ١١ آذار/مارس. وتعتبر هذه دون شك تطورات هامة للغاية، واثنا نشي على الأطراف لجهودها الإيجابية من أجل تحقيق هذه المكاسب.

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات عديدة تقف في طريق تحقيق سلم دائم في ليبيريا في الوقت الذي يرغب فيه أعضاء المجلس. ويمكن ذكر ثلاثة من هذه الصعوبات على النحو التالي:

أولاً، أنه رغم تشكيل مجلس الدولة للحكومة الانتقالية منذ أكثر من شهر، لا يزال هناك خلاف بشأن بعض التعيينات فيه وقد أدى هذا وبالتالي إلى عدم قيام الحكومة الانتقالية والمجلس التشريعي الانتقالي بوظائفهما بالكامل.

ثانياً، إن عملية نزع السلاح، رغم التفاؤل المبدئي عند بدايتها، لم تحرز تقدماً كثيراً. وقد كان السبب في هذا لا يرجع فحسب إلى المصاعب العملية التنظيمية وغيرها التي يواجهها فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ولكن أيضاً بسبب القتال المتعدد بين كل من الطوائف القديمة والجديدة في أجزاء من البلد.

ثالثاً، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية لا تزال هناك عدة مسائل ينبغي تناولها، بما فيها تعليم المتصوتين، وإعادة اللاجئين والمشردين وتعبئة الموارد اللازمة للانتخابات. وكل هذه المسائل تتطلب اهتماماً عاجلاً للغاية من جانب الأطراف حتى يمكن إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٧ أيلول/سبتمبر، وفقاً لرغبة ومطلب المجتمع الدولي.

إن مشروع القرار الخاص بليبيريا الذي نوشك على التصويت عليه يمثل، في رأي وفدي، جهداً مرضياً من

رئيسية، والآخر للتأكد من التقدم المحرز بصورة عامة. ونحن نتوقع من الليبيين أن يحققوا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ما يلي: أولاً، لا تشكل الحكومة الانتقالية الوطنية الليبية بالكامل فحسب، بل أيضاً أن تعمل الفعالية في مومنو فيها وخارجها؛ ثانياً، إقامة معسكرات إضافية لزع السلاح وتسيير المقاتلين، ونزع سلاح حوالي ٣٠ في المائة من المقاتلين؛ ثالثاً، أن تخطط لجنة الانتخابات بنشاط من أجل إجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك وضع جدول زمني لتسجيل الناخبين، وتلقي الترشيحات وغيرها من الأنشطة التحضيرية الحيوية؛ رابعاً، أن يصمد وقف إطلاق النار عموماً.

إن تحقيق هذه الأهداف ضروري لاستمرار الوجود الناجح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة. وإذا تعذر على الأطراف تحقيق هذه الأهداف، فإن حكومتي على استعداد للسعى إلى النظر في المجلس في ما إذا كان يتسع تصغير حجم البعثة أو إنهاؤها.

لقد استمعنا إلى تقارير تفيد بأن الأطراف ربما تحركت مؤخراً صوب ملء بعض المقاعد الوزارية الخالية. اسمحوا لي أن أقول خاتماً إننا نأمل في أن يفضي ذلك إلى حل المأزق السياسي في ليبيريا. إن فعالية الحكومة الانتقالية تعتمد على التعاون النشط والعمل من جانب كل من الموقعين على اتفاق كوتونو.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت البرازيل مؤيدة القرار ٩١١ (١٩٩٤) لأننا مقتنعون بأن مجلس الأمن ينبغي مواصلة تقديم دعمه الثابت للجهود الرامية إلى جمع الأطراف في ليبيريا معاً وإلى فتح عهد جديد من السلم والاستقرار في هذا البلد. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي عميق التقدير الدور المؤوب والخلق الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد تريفور غوردون - سومرز. ونتني أيضاً على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لما بذلته من جهود ترمي إلى المساعدة على إحلال السلم والأمن في ليبيريا. إن الأطراف اتخذت خطوات إيجابية ترمي إلى تنفيذ اتفاق كوتونو، مثل تشكيل مجلس الدولة التابع للحكومة الانتقالية والبدء بعملية نزع السلاح. ولقد تلقي المجلس أمس معلومات عن عملية تعيين ثلاثة أعضاء في الحكومة الانتقالية، وهو تطور مشجع في عملية السلام.

ليبريا في المهام الهائلة أمامه والمتمثلة في إعادة الإعمار.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/474 للتصويت بصيغته المؤقتة المقحة شفوية. أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون**: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتاً مؤيداً، اعتمد مشروع القرار، بصيغته المؤقتة المقحة شفوية، بالإجماع بوصفه القرار ٩١١ (١٩٩٤). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد إجراء التصويت.

**السيد إندر فورث (الولايات المتحدة الأمريكية)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن ترى أن الأطراف الليبية أحرزت بعض التقدم، وإن يكن محدوداً، صوب تنفيذ عملية السلم منذ أن عقد المجلس اجتماعه الأخير عن ليبيريا في شباط/فبراير. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تأخير عملية السلم والعراقيل التي تضعها أطراف عدة. كذلك نشعر بقلق عميق إزاء استمرار أعمال العنف.

إن العالم يشهد الآن العديد من الصراعات الدموية الحمقاء، وكلها يتطلب اهتمام المجتمع الدولي ويلقي أثقالاً هائلة على كاهل الأمم المتحدة. وستكون مأساة حقاً لو انزلقت ليبيريا مجدداً في أهوال الحرب الأهلية. فمن واجب جميع الأطراف في ليبيريا العمل من أجل مستقبل يعمه السلم في ليبيريا. والمجتمع الدولي يحاول أن يساعد في هذه العملية، وآليات السلم تم إرساءها في اتفاق كوتونو. ومجلس الأمن سيراقب عن كثب ليتحقق من أن الأطراف تنفذ التزاماتها وتقيد بالجداول الزمنية التي وافقت عليها.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا ينص على إجراء استعراضين في الأشهر المقبلة، واحد للتأكد من أن الأطراف حلت خلافاتها بشأن عدد مقاعد وزارة

ليبيا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية التنفيذ الكامل لاتفاق كوتونو الذي هو إطار للسلم الدائم في ليبيا. وإذا تم القيام بما يخالف ذلك كان إشارة خطأ موجهة إلى المجتمع الدولي وعرض للخطر مفاوضات السلم الشاقة التي تجري بعنابة. والمجلس من جهته ينبغي أن يواصل رصد الحالة عن كثب بغية تشجيع الأطراف في ليبيا في مساعيها الرامية إلى تحقيق توسيع إيجابية للحالة وبغية التحذير من أي تأخير غير ضروري في عملية السلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن اندلاع أعمال العنف، والمشاكل التي تواجه إيصال المساعدة الإنسانية والعدد الكبير من اللاجئين والمشددين أمر قد تعرض للخطر جميع ما تم إنجازه حتى الآن. إننا نرحب بقرار الأطراف القاضي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ونحثها بشدة على احترام التاريخ المتفق عليه كي يتسمى لعملية السلم أن تمضي قدما. أما بالنسبة إلى النظام الانتخابي الذي يتعين تطبيقه في هذه الانتخابات، فإننا تتوقع أن تقرر الأطراف على النظام الذي تراه أكثر ملاءمة لاحتياجات شعب ليبيا على أساس انتخابات فعالة حرة ونزيهة. إن التمديد الحالي لولايةبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيا لمدة ستة أشهر إضافية مهم جدا، علما بأنه يتجاوز تاريخ إجراء الانتخابات.

وينبغي للأطراف أن تثابر علىبذل الجهود السياسية والتعاون معبعثة مراقب الأمم المتحدة في